العربي الجديد
ملحق شهري

الأحد 30 يونيو/ حزيران 2024 م 24 ذو الحجة 1445 هـ ■ العدد 107 السنة العاشرة Sunday 30 June 2024

فلسطين

تحليل
القرارات الأممية مدخلاً للعودة إلى الميثاق الوطني الفلسطيني الأساسي
3.2

قراءة
حول فرص محاكمة إدارة بايدن للمشاركة في حرب الإبادة الجماعية
5.4

رصد
أسباب خفوت الحركة النضالية في الجامعات الفلسطينية وتراجعها
7.6

من تجمع متظاهرين في ساحة فراغوت في واشنطن (اليكس ووتغ/Getty)

المقاومة ومرحلة ما بعد 7 أكتوبر

تامر خرمه

بعد أكثر من ثلاثين سنة من بدء ما يسمى بمفاوضات السلام مع العدو الصهيوني، ما زالت سلطة رام الله تراهن على «المسار السلمي»، الذي لم يفض سوى إلى ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، وبناء المزيد من المستوطنات، والإمعان في سياسات الفصل العنصري، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، ومصادرة أبسط حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه بالوجود المحض. على الطرف الآخر، أصرت المقاومة الوطنية على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، عبر التمسك بنهج الكفاح المسلح، الذي يعد رأس حربة كل أشكال المقاومة في مواجهة المشروع الصهيوني التوسعي، وهو النهج الذي تخلت عنه منظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت ذاته الذي لا تزال تطالب فيه باعتبارها «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، رغم تخليها رسميا عن أكثر من 78% من أرض فلسطين التاريخية. كانت «طوفان الأقصى» إحدى أهم المراحل المفصلية في تاريخ المقاومة الفلسطينية، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فهذا التاريخ سجل بداية نقلة تقدمية نوعية في مسار الكفاح الفلسطيني، وأعاد الاعتبار للقضية على الساحة الدولية، في الوقت الذي كانت تتهافت فيه العديد من الدول العربية على تطبيع علاقاتها مع الكيان المحتل، رغم أهدافه التوسعية المعلنة.

التظاهرات التي اجتاحت معظم مدن العالم دعما للقضية الفلسطينية، والتقدم النوعي في الرأي العام الدولي في ما يتعلق بنصرة الشعب الفلسطيني، وتعرية الكيان الصهيوني أمام كل الشعوب، أكبر دليل على أن خيار المقاومة هو السبيل الوحيد لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وليس استجداء هذه الحقوق من الإمبريالية الداعمة للاحتلال دعما غير مشروط. كما أن اعتراف أيرلندا وإسبانيا والنروج بدولة فلسطين، واعتزام دول أخرى اتخاذ الخطوة ذاتها، وتأييد 143 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأحقية فلسطين بالعضوية الدائمة في مايو/ أيار الماضي، كانت مكاسب سياسية حققتها المقاومة، وليست سياسات الحلول السلمية. نحو نصف دول الاتحاد الأوروبي ستكون قد اعترفت بالدولة الفلسطينية خلال فترة قصيرة للغاية، ما يعني أن موقف الإمبريالية الأوروبية المؤيدة للمشروع الصهيوني بدأ يترنح أمام صفعات المقاومة الفلسطينية. لكن، رغم أن هذه التطورات تعد مكسبا سياسيا بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني، إلا أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا يزال يستند إلى فكرة «حل الدولتين»، التي أثبتت التجربة استحالة نقلها إلى حيز الإمكانية الواقعية، نظرا لطبيعة المشروع الصهيوني العنصري التوسعي. بالتالي، فإن الرهان الحقيقي معقود على شعوب العالم، التي بدأت تستيقظ من تضليل الإعلام الغربي، وتدرك حقيقة الطبيعة الإجرامية لما يسمى بإسرائيل، التي نجحت في السابق بالترويج لنفسها على أنها «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». ما نحتاجه هو استمرار المقاومة استنادا إلى استراتيجية اجتثاث الكيان الصهيوني من الأراضي الفلسطينية، وكسب التأييد الشعبي الأممي لمشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية الواحدة على كل أرض فلسطين، إذ إن هذا هو الحل العادل الوحيد للقضية الفلسطينية. الاعتراف بالدولة الفلسطينية على جزء صغير من أرض فلسطين التاريخية ليس هو ما قدم الشعب الفلسطيني كل ما شهدناه من تضحيات من أجل تحقيقه. لذا، فإن حركة حماس، التي تقود اليوم النضال الوطني الفلسطيني، مطالبة أخلاقيا بالتراجع عن الخطوة التي اتخذتها عام 2017، والمتمثلة بتعديل ميثاقها السياسي، التي قربت موقفها من مشروع «الحل المرحلي»، الذي لن يقود سوى إلى تعزيز الوجود الصهيوني على الأرض العربية.

نجحت حماس في تحقيق الالتفاف الشعبي الفلسطيني حولها لاستمرارها في نهج المقاومة فقط. وهذا ما حققه اليسار الفلسطيني وحركة فتح أيضا في فترة السبعينيات، ما يعني أن الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني هو المقاومة، بصرف النظر عن طرحها الأيديولوجي. ولا يمكن للمقاومة أن تتوقف قبل تحرير كل فلسطين من النهر إلى البحر.

> يعد «طوفان الأقصى» من أهم المراحل المفصلية في تاريخ المقاومة

قرار التقسيم وحل الدولتين

يمثل قرار التقسيم بنصوصه العديدة مدخلاً قانونياً وسياسياً صلباً لرفض «حل الدولتين»، وللتأسيس لإعادة طرح مشروع «الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية الواحدة» على كامل فلسطين، دولة لكل مواطنيها الأصليين والمقيمين فيها، من المتحررين من عنصرية الاحتلال الصهيوني

حيّان جابر

أعاد «طوفان الأقصى» الحديث بشأن الدولة الفلسطينية على الصعيد الدولي، ومعه تزايد الحديث عن «حل الدولتين»، وبدرجة أقل عن قرار التقسيم «181». اللافت للنظر هنا هو التباينات العميقة بين كل من تلك المشاريع السياسية المطروحة دوليا بشأن الدولة الفلسطينية، سواء من القرار «181» إلى «حل الدولتين»، إذ يروج بعضهم إلى أن «حل الدولتين» منبثق من قرار التقسيم، وهو أمر خاطئ كليا، في حين يرده البعض إلى القرار 242، وهو أيضا أمر خاطئ. فحل الدولتين طرح سياسي مشبوه ومبهم وغير مسند إلى أي قرار دولي يوضح أسسه وركائزه الرئيسية. لذا وفي ظل إعلان بعض الدول اعترافها أحادي الجانب بـ«دولة فلسطين»، وتضمين إعلانها هذا نقطتين مهمتين، الأولى توافق الاعتراف بالدولة الفلسطينية مع القرارات الأممية، والثانية أن مسار السلام الوحيد هو «حل الدولتين». كما، وفي ظل تنامي التحركات الشعبية العالمية المناصرة للحقوق الفلسطينية، لا بد من التأكيد على عدم توافق أو تماشي «حل الدولتين» مع القرارات الدولية؛ إذ لم يرد نصا في أي منها، وفي مقدمتها قرار التقسيم «181»، المجحف أصلا بحقوق شعب فلسطين الأصلي. بيد أن قرار التقسيم بنصوصه العديدة يمثل مدخلا قانونيا وسياسيا صلبا لرفض «حل الدولتين»، ولتأسيس لإعادة طرح مشروع «الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية الواحدة» على كامل فلسطين، دولة لكل مواطنيها الأصليين والمقيمين فيها، من المتحررين من عنصرية الاحتلال الصهيوني، ومن ممارساته الإجرامية والإرهابية المتمثلة في التطهير العرقي والإبادة الجماعية والعقاب الجماعي والتهجير القسري وسواها من الجرائم.

من هنا علينا التمعن في ثلاثة مفاصل مهمة تضمنها قرار التقسيم، الذي تبنى مشروعا لإقامة دولتين متجاورتين مستقلتين عربية ويهودية، وحكما دوليا خاصا في مدينة القدس، واتحادا اقتصاديا بين الكيانات أو الأقاليم الثلاثة.

> إن قرار التقسيم «181» هو قرار لإنشاء دولة فيدرالية واحدة تضم ثلاثة أقاليم

أولا: قرار التقسيم «181»

1- التهجير القسري

لم يتضمن قرار التقسيم أي حديث أو إشارة لتبني سياسية التهجير القسري، بل على العكس تضمن القرار نصوصا عديدة تؤكد على رفض الترحيل والتهجير القسري بكل أنماطه. إذ لم يدعُ القرار العرب والفلسطينيين إلى مغادرة قراهم ومدنهم وأحيائهم الموجودة في الدولة اليهودية المفترضة، من أجل الانتقال إلى الدولة الفلسطينية، بل أكد على حقهم في البقاء في مدنهم وبلداتهم وأحيائهم ذاتها، وحقهم باختيار جنسيتهم وفق الدولتين المقترحتين. كما هو موضح في النص المبوب تحت فقرة «المواطنة»: «إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس - وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية - يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة». ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، ولا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة».

كما نص البند (8) من «الحقوق الدينية وحقوق الأقليات» على: «لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية أو يهوديا في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة». وهو ما يؤكد مجددا على رفض التهجير القسري، وعلى رفض مبدئي الاستيلاء على الأراضي، وتبادل الأراضي، الذي يروج له الاحتلال وداعموه الدوليون، في سياق «حل الدولتين».

2- دستور ديمقراطي

كما تضمن القرار المعايير التي يجب على دستور الدولتين تبنيها، ومن أهمها حقوق كل مواطنيها المتساوية من دون أي تمييز عرقي أو ديني أو إثني أو طائفي. مع إشارته إلى ضرورة أن تعكس الهيئة التشريعية في كل دولة تمثيل مواطنيها النسبي. إذ نص البند (10)، من «خطوات تمهيدية للاستقلال» على: «تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة، تنتخب بالتصويت العام، وبالاقتراع السري، على أساس التمثيل النسبي؛ وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية». كما نص أيضا على: «تكفل الدولة لكل شخص - وبغير تمييز - حقوقا متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات».

كذلك نص البند الثاني من «الحقوق الدينية وحقوق الأقليات» على: «لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال، بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس».

3- الاتحاد الاقتصادي

وفق نص القرار «181»، ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب، يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية فقط، وليس كممثلين لدولهم. إذ يدير هذا المجلس شؤونا عديدة وحيوية لصالح الكيانات الثلاثة المفترض نشوؤها، ما يجعلها هيئة حكومية عليا.

كذلك نص القرار «181» على مسؤوليات الاتحاد الاقتصادي المقترح، التي تشمل وحدة جمركية، ونظاما نقديا مشتركا، يتضمن سعر صرف واحدا، وإدارة مشتركة للسكك الحديدية والطرق المشتركة، ومرافق البريد والهاتف والبرق، والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية، وإنماء اقتصاديا مشتركا، يتضمن الري واستصلاح الأراضي، ووصولا عادلا من دون تمييز لمصادر المياه والطاقة، واشتراك الدولتين في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعرفات الجمركية، كما نص على حرية الزيارة والمرور، بل وحتى الإقامة، لسكان الأقاليم/ الكيانات الثلاثة في ما بينها، من دون أي تقييد ديني أو قومي.

يذكر، باستثناء الإجراءات الأمنية الضرورية والطبيعية.

وفقا لذلك يصبح المجلس الاقتصادي بمثابة حكومة عليا، أعلى من سلطات الحكومات أو الهيئات التشريعية في الأقاليم الثلاثة، تدير المرافق المشتركة الضرورية للنشاط والتنمية الاقتصادية، كما يتولى إدارة علاقات كلا الدولتين الاقتصادية الخارجية، وذلك عبر التوافق بين أعضائه.

ثانيا: قرار التقسيم والنظام الفيدرالي ودولة فلسطين الديمقراطية الواحدة

يجد الكاتب في قرار التقسيم «181» دعوة دولية مبطنة لإنشاء نظام فيدرالي في فلسطين، يضم حكومة فيدرالية تدير المرافق المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الخارجي، والنظام المالي، وعملية التنمية، والعلاقات الاقتصادية الخارجية، وحكما ذاتيا ثلاثيا فلسطينيا ويهوديا ودوليا في القدس، كي يضمن استقلالية كل منها، وحرية سكان الأقاليم الثلاثة، وحقهم في التنقل والإقامة والعمل والتعبير والنشاط، وحقوقهم الجماعية والفردية والثقافية والدينية، من دون أي تمييز عرقي أو ديني أو قومي.

يتطابق هذا النموذج مع تعريف النظام الفيدرالي المبسط والشامل لـ«رونالد ل. واتس»، الوارد في كتابه المرجعي «الأنظمة الفيدرالية». فوفقا له، يعتبر النظام الفيدرالي: «مزيجا من الحكم المشترك لأغراض معينة، وحكما ذاتيا إقليميا لأغراض أخرى، ضمن نظام سياسي واحد، بحيث لا يكون الواحد من هياكل الحكم هذه خاضعا للآخر، وقد تم تطبيقها بأشكال مختلفة لتتلاءم مع ظروف مختلفة».

من ذلك كله، يغدو قرار التقسيم دعوة دولية مبطنة وصريحة لرفض مبدأ تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين، الذي تصر الولايات المتحدة على تكراره دائما وأبدا، كما تصر على فرضه على مجمل المجتمع الدولي، تحت شعار «حل الدولتين».

من هنا يجد الكاتب أن قرار التقسيم «181» هو قرار لإنشاء دولة فيدرالية واحدة تضم ثلاثة أقاليم، القدس وعربي ويهودي، تحكم كلا منها حكومة منتخبة، وهيئة تشريعية منتخبة من قبل ساكنيها بغض النظر عن هويتهم الدينية والقومية والإثنية، على قاعدة التمثيل النسبي لجميع السكان، مع ضمان جميع الحقوق الفردية والجماعية، بما فيها حق استخدام اللغة والعبادة وزيارة الأماكن الدينية، والانتخاب، فضلا عن الحق في التملك والإقامة والتنقل بحرية كاملة في كامل فلسطين التاريخية.

من هنا يجد الكاتب في الرؤية الفلسطينية التي عبر الفلسطينيون عنها قبل النكبة وبعدها، خصوصا في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي، تقاطعات عديدة مع هذا التوجه، أكثر بكثير من أي حل أو مشروع سياسي آخر، وتحديدا «حل الدولتين». إذ لطالما دعا الفلسطينيون إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية واحدة لجميع سكان فلسطين الأصليين ولسكانها من اتباع الديانة اليهودية؛ المتحررين من العقيدة الصهيونية العنصرية والفاشية، والرافضين لجرائمها المتكررة (الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري)، دولة واحدة لا تمييز بين أي من مواطنيها بالحقوق والواجبات، الأمر الذي يضمن حقوق جميع سكان فلسطين، في ظل نظام قانوني وسياسي تقدمي وعادل يطبق على الجميع من دون أي تمييز.

بناء عليه وبعد «طوفان الأقصى»، وبعد عولمة القضية الفلسطينية؛ يعتقد الكاتب أننا بحاجة إلى إعادة طرح هذا البرنامج مجددا، وتعريف شعوب العالم به، كما علينا تعريفهم بماهية الحقوق الفلسطينية المستلبة منذ النكبة، وبحيثيات القرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار «181».

طالب اميركي يرفع لافتة «من النهر الى البحر فلسطين ستكون حرة» (سيلاا جونز/الأناضول)

أثر الاعتراف بدولة فلسطين

إبراهيم ربايعة

شهد شهر مايو/ أيار الفائت اعترافات أوروبية مهمة بالدولة الفلسطينية، وهي اعترافات جاءت بعد تجاذبات داخل أروقة الاتحاد الأوروبي تجاوزتها الدول المنفردة بقراراتها. نُظر إلى اعترافات أيرلندا والنرويج وإسبانيا كاختراق ستلحقه إنجازات تالية بالسياق ذاته، وهذا ما حدث بعدها بعدة أيام بإعلان الاعتراف السلوفيني، وهو قرار وصفته وزيرة خارجيتها برسالة أمل وسلام، بعيدا عن اعترافات مماثلة جاءت من خارج الدائرة الأوروبية، كان آخرها الاعتراف الأرميني. في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، تصاعد الجهد الدبلوماسي للحصول على الاعتراف الأممي، الذي اصطدم بالفيتو الأميركي في مجلس الأمن، حين تصدت واشنطن لقرار اعتبار فلسطين دولة عضوا بالأمم المتحدة، فجاء قرار الجمعية العامة معاكسا ومقرا بأحقية فلسطين بهذه العضوية، بدعم 143 عضوا وامتناع 25 عضوا، مع معارضة أميركية إسرائيلية بالطبع. من هنا، جاء اعتراف الدول الأوروبية المنفرد على عكس الإرادة الأميركية، وبخلاف إرادة العديد من دول أوروبا المركزية. بدا على إسرائيل غضب حاد من هذه الخطوات، وتراوح رد فعلها بين استدعاء السفراء، والتهديد بفرض عقوبات على هذه الدول. بعكس رد الفعل هذا حقيقة القلق الإسرائيلي من تحول هذه الخطوات من فردية إلى دومينو متدحرج يطاول القارة الأوروبية، ويعطي/ يضع الاعتراف الأممي الرسمي بالدولة الفلسطينية موضع الأمر الواقع أمام واشنطن، وهذا ممكن، إذ رشحت قبل أسابيع أنباء، عن «مصادر» في وزارة الخارجية الأميركية، تقول إن واشنطن تفكر بتغيير مقاربة «أن يكون الاعتراف بالدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات فلسطينية إسرائيلية ثنائية». واقع الأمر أن الحرب المفتوحة على قطاع غزة بدأت بخطاب الحرب الإسرائيلي، الذي ولد متعاليا وفجا، وتلقى دعما غير مسبوق من الولايات المتحدة، ومعظم الدول الأوروبية، التي غلفت تل أبيب بدعم سياسي غير قابل للاختراق، ودعم عسكري - أمني اقتصادي مركب. لكن ومع انطلاق العمليات العسكرية واستمرارها، بدأ خزان الدعم هذا ينفد، وبدأت الأصوات الداعمة لإسرائيل تتخلخل، لتحاول تارة خلق مشهد «متوازن» بين «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» وبين معاناة المدنيين، وتارة تذهب للانتقاد الصريح والعلني والحاد لتل أبيب، كما في حال تكتل الدول المناهضة للحرب داخل الاتحاد الأوروبي، الذي بدا بإسبانيا وبلجيكا وأيرلندا.

مع استمرار الحرب، وتوالي التقارير والاستنتاجات القانونية الدولية، سواء من الأمم المتحدة بأذرعها ووكالاتها، التي تشمل محكمة العدل الدولية، أو من المحكمة الجنائية الدولية، أو من المنظمات غير الحكومية الدولية، التي رصدت جرائم الاحتلال في القطاع ووثقتها وأشهرتها، ووضعت الحقائق على الطاولة، وقادت إلى استنتاجات رئيسة تقول: إن المقاربة التي سادت خلال العقود الفائتة مقاربة بائسة وغير ذات جدوى، لا سلام يبدأ إلا بفرض الدولة الفلسطينية، وخلق تفاوض من أعلى، وهذا ما عبر عنه العديد من كبار السياسيين في أوروبا، أبرزهم جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي. مع مرور أشهر الحرب، تعاظمت خسائر إسرائيل الدولية غير القابلة للاستعادة أو التعويض في جزء كبير منها، وفق ما يرى إسرائيليون. إذ أثرت التظاهرات والاحتجاجات حول العالم على صناع القرار، سواء في المؤسسات أو على مستوى الدول، وأدت إلى تراجع برامج التعاون والشراكات مع إسرائيل، وهذا ما طاول الحقول كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية، وتركز في أوروبا مع امتداد متصاعد إلى الولايات المتحدة. من هذه الخسائر ما جاء في الأكاديمية والبحث العلمي أيضا، إذ رصد تقرير لـ«هارتس» في إبريل/ نيسان الماضي حالات لإخراج إسرائيليين من مجموعات بحث دولية، وإلغاء مشاركات في مؤتمرات دولية، وتجميد تعيينات، وبعبدا عن استبعاد الأكاديميين الإسرائيليين من عشرات المشاريع البحثية والمؤتمرات الدولية، اتخذت جامعات بعينها قرارات لوقف التعاون مع جهات إسرائيلية، كما أوقفت جامعات أوروبية وأميركية عدة تعاونها الأكاديمي والبحثي مع جامعات إسرائيلية. كما تصاعدت التهديدات بإخراج إسرائيل من برنامج هورايزون يوروب البحثي، وهو أكبر صندوق علمي عابر للدول، وبرنامج بحثي عملاق بقيمة تتجاوز المئة مليار دولار.

لكن المقلق لإسرائيل وواشنطن هو التوازي بين مسارين: تآكل حضور إسرائيل الإقليمي الدولي وصولا للعزلة، وتعزيز حضور القضية الفلسطينية والضغط باتجاه إيجاد حل جذري لها. فبينما حاولت تل أبيب إعلاء «حقها بالدفاع عن نفسها» وطمس أي خطاب يتحدث عن «اليوم التالي»، حاولت واشنطن رسم ثنائية أمن إسرائيل مقابل المقاربة الإنسانية في قطاع غزة. لكن تصاعد ثنائية عزل إسرائيل مقابل تعزيز القضية الفلسطينية باتت مساحة ضاغطة على الطرفين. جاء تآكل حضور إسرائيل الدولي مدفوعا بجهد قانوني وضعها في مربعات جرائم الحرب، في ثلاثة مواقع مركزية، هي: محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، خصوصا المعنية بالشأن الإنساني الإغاثي، ما جعل دعم إسرائيل من قبل أي دولة مكلفا، وقد يضيف تبعات قانونية عليها، ما دفع العديد من حلفاء تل أبيب إلى تقديم نبرة مختلفة بالتعامل مع تل أبيب بعد الحراك القانوني، من هذه الدول بريطانيا وألمانيا. في حين جاء تعزيز حضور فلسطين الدولي من الشارع أولا، إذ أثبتت الحركات الاجتماعية حول العالم، خصوصا في أوروبا والولايات المتحدة، فاعليتها وقدرتها على تحريك منظم وضاغط للشارع، ما عزّزه الحضور المنظم والمؤسساتي للجاليات العربية وقدرتها على التأثير. كما دعم هذا الحضور وجود نخب حاكمة يسارية في العديد من الدول الأوروبية التي اتخذت قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية، منها إسبانيا على سبيل المثال. أما على مستوى الأثر، فلا يزال أثر هذه الخطوة أخلاقيا يتصل بتعزيز الشخصية القانونية الدولية للشعب الفلسطيني، لكنها خطوة بحاجة إلى متابعات كي تتحول من رصيد معنوي إلى رصيد مادي ناجز، يتمثل بالحصول على اعتراف أممي بدولة فلسطين عضوا، من دون إعمال الفيتو الأميركي من جهة، وفرض واقع سياسي لا يمكن تجاوزه بمشاريع الإذابة السياسية للكيانية السياسية الفلسطينية من جهة أخرى.

إن إذابة الكيانية السياسية الفلسطينية هدف نصف معلن لهذه الحرب، إذ قال بنيامين نتنياهو في اجتماع مع أعضاء الليكود إن أهم منجزاته خلال سنين حكمه منع استعادة الترابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرب الكيانية الفلسطينية الموحدة، معبرا في غير مناسبة عن رفضه المطلق لفكرة الدولة الفلسطينية، سواء كانت تحت حكم «فتحستان» أو «حماستان»، ما يجعل الحراك على المستوى الدولي هجمة مضادة مناسبة ومكملة للرؤية الإسرائيلية، التي يعبر عنها نتنياهو ويتفق معه فيها معظم الإسرائيليين. لكن الشرط الموضوعي الذي لا يمكن إغفاله هنا هو استعادة عافية البناء السياسي الفلسطيني الجامع، وبلورة رؤية وطنية استراتيجية للأمام، عبر بوابة منظمة التحرير، بمنطق جامع يحيط بكل الطيف الفلسطيني، ويشمل كل فصائله، ويوظف كل الفرص والإمكانات وقواعد التأثير المساندة دوليا، وهذه مهمة ملحة وآنية لا يمكن التقدم من دونها، إذ ليس من المنطق اعتبار كل الزخم الدولي رصيدا إن لم تكن الحاضنة الوطنية الجامعة جاهزة لتحويله إلى قوة مؤثرة وفق برنامج عمل متدرج ومتكامل. إذن، وصول عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية لـ147 إنجاز مرشح للتزايد، كما أن نزيف إسرائيل في علاقاتها الدولية مرشح للزيادة مع استمرار الحرب، وغياب الاستجابات الإسرائيلية والأميركية. لكن ضمان استدامة هذه التحولات وانتقالها إلى أدوات قوة فلسطينية بحاجة إلى خطوات استراتيجية لا تكتيكية.

«فلسطين ستكون حرة» من مهرجان البحر السنوي في نيويورك (كيتا بيتاكور/ فرانس برس)

حصاد المقاومة بعد 7 أكتوبر

في سياق استقراء مستقبل المقاومة، وتقويم إنجازاتها وتحدياتها بعد «طوفان الأقصى»، مقارنة بحصاد عملية التسوية الفلسطينية مع إسرائيل، لا سيما بعد أوسلو، ثمة ثلاث ملاحظات

امجد أحمد جبريل

ثمة من ينتقد مبادرة حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية بشن هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول على مستعمرات غلاف غزة، على نحو يلقي بالمسؤولية/ الاتهامات على المقاومة، كونها «استجلبت» انتقاما إسرائيليا إلى قطاع غزة.

بيد أن تقويم حصاد المقاومة الفلسطينية وتحليل أوجه قصورها/ أخطائها، (وصولا إلى انتقادها)، يقتضي الاحتكام إلى معايير تستبطن أدبيات حركات التحرر الوطني وخبراتها في مواجهة القوى الاستعمارية قبل استخلاص نتائج متسرعة، سواء كانت تتعلق بحرب غزة الراهنة أم غيرها.

في سياق استقراء مستقبل المقاومة الفلسطينية، وتقويم إنجازاتها وتحدياتها بعد «طوفان الأقصى»، مقارنة بحصاد عملية التسوية الفلسطينية مع إسرائيل وما نتج عنها من اتفاقيات، لا سيما اتفاق أوسلو (13/9/1993)، ثمة ثلاث ملاحظات؛ أولاها أهمية رصد تداعيات صعود «الصهيونية الجديدة» ذات الطابع القومي/ الديني، منذ مطلع الألفية الثالثة، في إسرائيل، على إعادة تعريف الصراع مع الفلسطينيين بأنه «صراع وجودي بلا حل»؛ على نحو ما تجلى في محطات عدة مهمة؛ بداية من وحشية السياسة الإسرائيلية في قمع انتفاضة الأقصى (28/9/2000)، ثم اجتياح الضفة الغربية في ربيع 2002، ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال صيف 2006، وانتهاء بسلسلة الحروب على قطاع غزة (2008-2009، 2012، 2014، 2021، 2023-2024)، التي كشفت جميعها استمرار المشروع الصهيوني في ممارسة «الحد الأقصى» من العنف ضد المدنيين الفلسطينيين، بغية تدمير المقومات المجتمعية الفلسطينية (القرى والمدن والبيوت والبنى التحتية والاقتصاد والثقافة)، ناهيك عن التدمير المنهجي للهوية السياسية الفلسطينية.

وإزاء صعود تيار «الصهيونية الجديدة» وتحكمه في مفاصل القرار/ الحكم الإسرائيلي، جاء رد المقاومة الفلسطينية في إطار «رد الفعل المشروع» على تصاعد العنف الإسرائيلي المنهج، سواء جاء من قوات الاحتلال، أم من قطعان المستوطنين، الذين يعيثون فسادا في الضفة الغربية والقدس المحتلة من دون خشية من حساب أو عقاب. وإذا كان البعض يلوم حركة حماس على الإقدام على «خطوة غير محسوبة» في هجوم السابع من أكتوبر، فإن «إذعان» المقاومة لاشتراطات المشروع الصهيوني لا يتسق مع سياسات حركات المقاومة والتحرر الوطني إجمالا.

ولئن كان صحيحا أن قوى المقاومة الفلسطينية، قبل السابع من أكتوبر وبعده، قد اقترفت عددا من «الأخطاء التكتيكية» (التي أدت في المحصلة إلى تولد مزيد من التحديات والتعقيدات أمام النضال الفلسطيني)، فإن هذه الأخطاء لم تغير مسار صعود المقاومة الفلسطينية، ولم تلغ إنجازاتها الميدانية/ القتالية الملموسة، في استنزاف قوات الاحتلال لأكثر من ثمانية أشهر، من دون توقف، على نحو أثبت قدرة المقاومة على إدارة معركة «النفس الطويل» ضد إسرائيل ومعسكر داعميها، في ظل بيئة إقليمية ودولية «ضاغطة» على المقاومة، رغبة في تجريدها/ حرمانها من قطف ثمار التضحيات الفلسطينية في معركة «طوفان الأقصى» وقبلها.

تتعلق الملاحظة الثانية بصواب مبدأ ممارسة المقاومة، من الناحية الاستراتيجية، على أربعة صعد: 1- استعادة «زمام المبادرة»، وإرباك الحسابات/ المخططات الإسرائيلية، وهذا ما يترتب عادة على ممارسة أشكال المقاومة الشعبية المختلفة (منذ انتفاضة 1987، مرورا بمعركة «بوابات الحرم القدسي» خلال صيف 2017، ومسيرات العودة على حدود قطاع غزة في ربيع 2018، وأنماط مقاومة حي الشيخ جراح وقرية بيتا.. إلخ). 2- نجاح فصائل المقاومة بعد «طوفان الأقصى» في «تعطيل/ تأجيل» توظيف إسرائيل عملية التسوية والتطبيع في خلق وقائع جديدة على الأراضي الفلسطينية، عبر تكثيف الاستيطان، وانفلات جرائم قطعان المستوطنين، مع تجاهل النظم العربية معاناة الشعب الفلسطيني من وطأة الاحتلال المديد. وعلى الرغم من استمرار بعض أشكال التطبيع ومظاهره الأمنية/ الاقتصادية، فإن تداعيات «طوفان الأقصى» دفعت بالتطبيع إلى مسارات أقل علنية من ذي قبل، خشية استفزاز الشارع العربي. 3- العودة بالحركة الوطنية الفلسطينية عموما إلى مناقشة أجندة التحرر الوطني وقضاياها، بدلا من حصر طاقات الفصائل الفلسطينية في التنافس على «سلطة حكم ذاتي محدودة تحت الاحتلال» (على الرغم من استمرار ملامح أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من دون حلول ناجعة حتى الآن). 4- كشف زيف «السردية الإسرائيلية» واحتكارها دور «الضحية الدائمة»، التي تستحق «الدعم الأميركي/ الغربي المطلق»، في مقابل بروز قطاعة جرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني عموما، الذي يتم الاعتداء عليه في «حرب إبادة شاملة»، لا تستثني طفلا، ولا امرأة، ولا شيخا، ولا مشاة، ولا ملجأ، ولا بيتا آمنا.. إلخ، ما أدى إلى «عولمة» قضية فلسطين في كثير من مؤسسات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية.. إلخ)، بالتوازي مع التحول الواضح في أوساط الرأي العام العالمي لمصلحة فلسطين، خصوصا في الغرب، نتيجة صعود أجيال جديدة أكثر أخلاقية، وأقل أيديولوجية في تعاملها مع قضايا العالم، وزيادة المبادرات الشبابية في العالم للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.

يبقى القول إنه من المشروع توجيه «انتقادات» لبعض جوانب الأداء السياسي لحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية عموما، شريطة أن يرتكز هذا النقد على أرضية صواب مبدأ المقاومة، بالتوازي مع التأكيد على ضرورة تموضع فعل المقاومة وتكتيكاتها في إطار استراتيجية مدروسة لإدارة الصراع مع إسرائيل ومعسكر داعميها، بما يعظم قدرات الشعب الفلسطيني على خوض مواجهة طويلة الأمد، ويقلص قدرات إسرائيل وداعميها في توظيف نقاط قوتهم (المتعلقة بالتفوق الجوي والدفاعي عن بعد، وتشديد الحصار الاقتصادي، واستخدام تجويع المدنيين سلاحا في حرب الإبادة الإسرائيلية، وتكثيف الحرب النفسية على الشعب الفلسطيني).

جانب من المظاهرات دعما للقضية الفلسطينية في واشنطن (جرو النجيرز/Getty)

غطاء أميركي لمواصلة الحرب

المسؤولية الجنائية الدولية المشتركة

لم تكن لسلطات الاحتلال الإسرائيلي القدرة على مواصلة ارتكاب حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة من دون توفير سلاسل الإمدادات العسكرية، وغطاء سياسي ودبلوماسي، وغطاء سياسي ودبلوماسي، فقد فتحت الدول الغربية منذ بدء العدوان قوافل جوية مُكثفة

ناصر عدنان ثابت

إن حرب الإبادة الجماعية المُستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المدنيين العُزل في قطاع غزة قد أدت إلى نتائج قاسية، صعبة القياس وفقا لمحددات اليوم؛ فقد أشار إعلان وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، في السابع من يونيو/حزيران 2024، إلى تسجيل ارتفاع في حصيلة العدوان الإسرائيلي على القطاع بلغ 36 ألفا و731 شهيدا، و83 ألفا و530 مصابا، كما وقد ارتكب الاحتلال 3 آلاف و276 مجزرة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. إن هذه النتائج المروعة قد سبق الإشارة إليها على أنها تمثل جرائم دولية من قبل طيف واسع من الهيئات الدولية، والمنظمات الحقوقية، إلى جانب نظر محكمة العدل الدولية حاليا في الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، وقد سبق لها أن قضت بأن إسرائيل ترتكب أفعالا قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، وعليها اتخاذ تدابير مُحددة لمنعها في قطاع غزة. إلى جانب ذلك، طلب مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، من الدائرة التمهيدية الأولى، إصدار مذكرات اعتقال بحق كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه يؤاف غالانت، على أساس ارتكاب جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لميثاق روما الناظم لعملها. لم تكن لسلطات الاحتلال الإسرائيلي القدرة على مواصلة ارتكاب حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة من دون توفير سلاسل الإمدادات العسكرية، وغطاء سياسي ودبلوماسي، فقد فتحت الدول الغربية منذ بدء العدوان قوافل جوية مُكثفة من القنابل والصواريخ والعتاد العسكري، وتصدرت ريادة هذا المشهد الولايات المتحدة الأميركية الشريك الأبرز لإسرائيل، وعطلت الأخيرة كذلك كل القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية، الأمر الذي شكل مساهمة أميركية واضحة وجلية في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، على الصعيدين العسكري والسياسي؛ هذا الأمر الذي رفع الأصوات المطالبة بتقديم القيادة الأميركية لمنظومة العدالة الجنائية الدولية، عن مساهماتها إلى جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي المرتكب الحقيقي للجرائم.

> أدى استخدام هذه الأسلحة الأرعن والانتقامي إلى تدمير قطاع غزة تدميرا واسعا

المسؤولية والمساهمة الجنائية

إن المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية غير مُقتصرة على مرتكبيها، أو الآمرين بها، بل تمتد لكي تطاول مموليها، والمساهمين في التخطيط لها على أساس قواعد المسؤولية الجنائية المشتركة. إن نظام روما، الناظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية في إطار المادة (25)، قد نظم طبيعة المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية، حين أشار إلى أن الشخص يُسأل جنائيا إذا ارتكب هذه الجريمة سواء بصفته الفردية أو بالاشتراك مع آخر؛ أو أمر، أو أغرى، أو حث على ارتكاب جريمة وقعت بالفعل، أو يتم الشروع فيها؛ أو قدم العون أو حرض أو ساعد بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة، أو الشروع في ارتكابها، بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها؛ أو ساهم في كل ما سبق، إما بهدف تعزيز النشاط الإجرامي لجريمة تدخل في اختصاص المحكمة، إلى جانب علمه بنية ارتكاب الجريمة لدى هذه الجماعة. ويتضح من المادة (25) بتفريعاتها المتعددة في معالجة المسؤولية الجنائية أنها قد اشتملت على تضمين الفعل الأصيل القائم على ارتكاب الفعل المجرم بموجب نظام روما (جريمة الحرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة الإبادة الجماعية، أو جريمة العدوان)، إلى جانب كل فعل مساهم في ارتكاب الفاعل الأصيل لهذه الجريمة. وعليه، فإن المسؤولية الجنائية تمتد لتشمل المسؤولين في الحكومة الأميركية عن أعمالهم في الإمداد العسكري بشكل رئيس، إذ إنهم يعلمون أن الإمدادات العسكرية سوف تُستخدم في استهداف المدنيين والأعيان المدنية، وهو ما يحدث على أرض الواقع.

أنماط المشاركة الأميركية وتأثيرها

لقد اتخذت أنماط المشاركة الأميركية المباشرة في دعم سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في حربها للإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة أنماطا عديدة، منها ما كان عسكريا، وآخر سياسيا. وفي هذا الإطار، نجد أن الإمدادات العسكرية الأميركية لم تتوقف منذ اشتملت شهر أكتوبر، فقد وفرت الولايات المتحدة قنوات الدعم المالي والعسكري المفتوحة، وفقا للتصريحات المعلنة من قبل كل من الجانبين الأميركي والإسرائيلي.

فقد صرح الرئيس الأميركي جو بايدن بنيات الولايات المتحدة منذ بداية العدوان، قائلا: «لقد أوضحت لرئيس الوزراء نتنياهو أننا على استعداد لتقديم وسائل الدعم المناسبة لحكومة وشعب إسرائيل». إضافة إلى طلبه من الكونغرس بعد شهور من الحرب الموافقة على مشروع قانون إنفاق إضافي بقيمة 14 مليار دولار لإسرائيل، وهو ما أقره مجلس الشيوخ بنسبة تأييد بلغت 70% في شهر فبراير/شباط. الأمر ذاته لاقى ترحيبا إسرائيليا، فقد كتب وزير الخارجية الإسرائيلية يسرائيل كاتس على حسابه في منصة «إكس»، حول حزمة المساعدات لإسرائيل «شكرا لك رئيس مجلس النواب مايك جونسون، على قيادتك التي قادت الجهود لتمرير حزمة المساعدات لإسرائيل في مجلس النواب».

لم تقف المشاركة الأميركية عند هذا الحد، بل شاركت في يوم السبت الموافق 8 يونيو 2024 في العملية الميدانية لتحرير أربعة أسرى إسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية من مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، وكشفت وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية المشاركة الأميركية المباشرة في هذه العملية التي خلفت 274 شهيدا، وحوالي 700 جريح، مقابل استعادة أربعة أسرى إسرائيليين. وقد استعملت القوات الإسرائيلية بالشراكة مع القوات الأميركية في هذه المجزرة سيارات الإغاثة للتمويه على عملها، إلى جانب الرصيف البحري للدخول والخروج من مخيم النصيرات. فقد أكد مسؤولان أميركيان لموقع «أكسيوس» ولشبكة «سي إن إن» مشاركة قوة متخصصة في تحرير الرهائن بالعملية إلى جانب جيش الاحتلال، وفي إطار متصل أعلن المبتغاعن في نهاية شهر أكتوبر 2023، عقب عملية «طوفان الأقصى»، عن وصول قوات «دلتا فورس» الأميركية إلى إسرائيل لمساعدتها. وقد وثق عدد من التقارير المتخصصة، الصادرة عن المؤسسات البحثية، أنماط الإمدادات العسكرية الأميركية، ودورها في العمل العسكري الإسرائيلي خلال حرب الإبادة على قطاع غزة، فقد تنوعت الإمدادات على شكل الذخائر والقذائف المُطلقة من الأرض، أو الصواريخ والقنابل المطلقة من الجو، إلى جانب الدعم الاستخباراتي واسع النطاق، مع الكثير من الاتهامات بالمشاركة الأميركية المباشرة في إدارة غرف العمليات العسكرية الميدانية إلى جانب الجيش الإسرائيلي.

أدى استخدام الأسلحة الأميركية، واسع النطاق، من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء في قطاع غزة، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، وإصابة أضعافهم. كما أدى استخدام هذه الأسلحة الأرعن والانتقامي إلى تدمير قطاع غزة تدميرا واسعا، على صعيد بنيته التحتية وأعيانه المدنية والثقافية والدينية؛ وهذه النتيجة الواقعة اليوم كانت معلومة لدى السلطات الأميركية قبل تزويد سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالأسلحة.

متظاهرون مناصرون لفلسطين امام البيت الابيض (عاشيلي كيغابت/فرانس برس)

المسؤولية الجنائية الأميركية ومستقبل المحاكمة

إن كل تصريح يدلي به كبار المسؤولين الأميركيين، بدءا من بايدن إلى أنتوني بلينكن وجاك سوليفان وسواهم، يشير إلى أن الولايات المتحدة طرف في الحرب وليست دخيلا عليها، أو فاعل خير، وبالتأكيد ليست وسيطا. حتى أنهم حضروا اجتماعات لمناقشة خطط الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وعليه فإن الولايات المتحدة، بإرسالها شحنات أسلحة ضخمة، وحاملات طائرات، وحتى جنودا إلى إسرائيل، قد أصبحت طرفا في المسؤولية، وبالتالي فهي مسؤولة عن جرائم حرب غير مسبوقة في قطاع غزة.

تقول سارة ليا ويتسن؛ المديرة التنفيذية لمنظمة الديمقراطية في الشرق الأوسط «DAWN»، والرئيسة السابقة لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة Human Rights Watch»: «إذا كان المسؤولون الأميركيون لا يهتمون بالمدنيين الفلسطينيين الذين يواجهون القذائف باستخدام الأسلحة الأميركية، فربما سيهتمون أكثر قليلا بمسؤوليتهم الجنائية الفردية عن مساعدة «إسرائيل» في تنفيذ هذه القذائف». وتابعت أن «الشعب الأميركي لم يوقع قط على مساعدة إسرائيل في ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين العزل، بالقنابل والدفاعية الممولة من دافعي الضرائب».

وعليه، فإن المسؤولية الجنائية الفردية على المسؤولين في الحكومة الأميركية الحالية سوف تكون ماثلة في أحد الأيام، وإن طالت أمام القضاء الجنائي، سواء كانت المحكمة الجنائية الدولية، أو أمام القضاء الجنائي الأميركي، إذ تعيش حالة من التدافع الكبير مع منظومة العدالة الدولية، في محاولة إثنائها عن إجراءاتها المتخذة حاليا تجاه الفاعل الأصيل «الحكومة الإسرائيلية»، عن الجرائم المروعة في قطاع غزة، لأن السير في هذا المسار سيُعجل من ملاحقة المساهمين جنائيا «الحكومة الأميركية» في دعم المجرمين الإسرائيليين في انتهاكاتهم لقواعد القانون الدولي، من خلال ارتكاب أخطر الجرائم الدولية.

> نشهد مجموعة من الإجراءات الأميركية لمواجهة المحكمة الجنائية الدولية

لذا نشهد في هذه الأيام مجموعة من الإجراءات الأميركية لمواجهة المحكمة الجنائية الدولية، التي بدأت بتصريحات تحمل طابعا تهديديا لها، عندما بدأت تلوح في الأفق رغبة المدعي العام في المضي قدما بالنظر في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة. في هذا الصدد أرسل 12 نائبا في الكونغرس الأميركي تهديدا لمكتب المدعي العام، مشيرين إلى أنه في حال إقدام المحكمة الجنائية الدولية على إصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين آخرين، فإن الخطوة ستعتبر تهديدا ليس لسيادة إسرائيل فقط، بل ولسيادة الولايات المتحدة، وهددوا بفرض عقوبات عليه، وعلى موظفي المحكمة في إطار عملهم لتثني المدعي العام عن عمله.

ثم هاجمت الحكومة الأميركية المحكمة بعد تقديم المدعي العام طلبات إصدار قرارات إلقاء القبض والتوقيف بحق نتنياهو وغالانت، ووصفت إجراء المدعي العام بالشائن، إلى جانب إعلانها عن دراسة فرض عقوبات على المحكمة الدولية. كما كشف كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في إحدى مقابلاته أنه قد تعرض للتهديد بسبب طلبه إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه.

لم تكتفِ الولايات المتحدة بهذا الحد، بل أعلن وزير خارجيتها، في 22 مايو/ أيار 2024، أنه سيعمل مع المشرعين الأميركيين على اتخاذ إجراء ضد قرار المحكمة الجنائية الدولية. كما قاد الجمهوريون حملة لفرض عقوبات على مسؤولين فيها، التي أدت إلى تصويت مجلس النواب الأميركي لصالح تمرير مشروع قانون يفرض عقوبات على مسؤولي المحكمة، يوم الثلاثاء 4 يونيو 2024، حينما وافق المجلس على مشروع القانون بأغلبية 247 صوتا مقابل 155، ونص على فرض عقوبات على الأفراد «المشاركين في أي من جهود التحقيق، أو الاعتقال، أو الاحتجاز، أو المحاكمة لأي شخص محمي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها»، وتشمل العقوبات حظر المعاملات العقارية الأميركية، وحظر وإلغاء التأشيرات.

من الجدير ذكره هنا؛ أن لدى الولايات المتحدة قانون «حماية أعضاء الخدمة الأميركية»، أو ما يعرف بقانون «غزو لاهاي»، الذي صدر عن الكونغرس الأميركي عام 2002، بهدف حماية أعضاء الخدمة الأميركية من التعرض للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية.

دعوة لتجاوز قرار التقسيم

خيار الدولة الواحدة

بدت فكرة التقسيم بحد ذاتها حلا للمسألة الصهيونية الاستعمارية في فلسطين، لكنها معيبة أخلاقيا وفاشلة، وقاصرة بالطبع عن حل الصراع وإنهائه فيها. ومن جهة أخرى كانت تعبيراً عن التعاطي الدولي المنحاز ومزدوج المعايير

ماجد عزام

ثمة ركائز وأسس استراتيجية لا بد من ذكرها والانتباه إليها عند التعاطي مع قرار التقسيم رقم «181»، الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1947، مع مقاربات وقراءات مختلفة وضرورية، إثر «طوفان الأقصى»، والحرب على قطاع غزة، التي أوقعت نكبة 2024 بغزة، لكن من دون أن تحل معضلة الاحتلال الأساسية في مواجهة الشعب الفلسطيني، أو تزيح قضيته العادلة عن جدول الأعمال الإقليمي والدولي.

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 181 نص على تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية على 55% تقريباً منها، وأخرى عربية على 45%، مع تدويل مدينتي القدس وبيت لحم، ووضعهما تحت إشراف ووصاية أممية.

بدت فكرة التقسيم بحد ذاتها حلاً للمسألة الصهيونية الاستعمارية في فلسطين، لكنها معيبة أخلاقياً وفاشلة، وقاصرة بالطبع عن حل الصراع وإنهائه فيها. ومن جهة أخرى كانت تعبيراً عن التعاطي الدولي المنحاز ومزدوج المعايير، كون إسرائيل لا تملك حقاً تاريخياً في فلسطين كي يجري منحها دولة وعد بلفور البريطاني، فدعم القوى العظمى لها لا يعطيها بالتأكيد هذا الحق.

بناءً عليه، كان طبيعياً وغير مفاجئ أن تقبل إسرائيل بالقرار، وتستغله لتكريس شرعيتها في المنطقة والعالم، ومن ثم الانطلاق لاحتلال كل فلسطين بعد ذلك.

اللافت أيضاً، أنه على الرغم من قبولها قرار التقسيم، فإن الدولة العبرية لم ترسم حدودها النهائية بناءً عليه، كونها دولة قائمة على حد السيف، حسب تعبير الجنرال موشيه دايان، مع اطماعها الإقليمية، والاستيلاء لقاعدة أن حدودها حيث يصل جيش الاحتلال مع خرائط وأوهام النيل والفرات، التي كانت شعاراً لعصابة شتيرن، بقيادة زعيم حزب حيروت (الليكود فيما بعد) مناحيم بيغن، ومرشده الروحي زئيف جابوتنسكي، معلم بنيامين نتنياهو وعائلته، والتي عادت الآن إلى الظهور مع الحكومة الحالية، والأحزاب الأكثر تطرفاً فيها، عبر تحالف بتسلئيل سموتريتش، وإيتمار بن غفير وتماهي نتنياهو معهم. كذلك يبدو لافتاً جداً أن مؤسس دولة الاحتلال الإسرائيلي، ورئيس وزرائها الأول، ديفيد بن غوريون، الذي يوصف بالبراغماتي، لم يبادر إلى ترسيم حدودها، ولا حتى بلورة دستور جامع لها، في تأكيد على الطابع الاستثنائي والفريد للدولة العبرية، بالمعنى السلبي طبعاً.

بناءً عليه، ومن زاوية أخرى، لم يكن مفاجئاً أيضاً الرفض الفلسطيني والعربي لقرار التقسيم «181» غير المنصف، مع الشعور بالحق كل الحق في فلسطين، والثقة التامة بالقدرة على هزيمة إسرائيل، وتفكيك المشروع الصهيوني، ولو بعد حين، كما حصل مع التجارب التاريخية المماثلة في الدول العربية والإسلامية تحديداً.

في السياق العربي الرسمي تحديداً، جرى التراجع بعد نكبة/ نكسة يونيو/ حزيران 1967 عن الحق بكل فلسطين، حتى مع لاءات الخرطوم الثلاث، لا صلح لا اعتراف لا تفاوض، عبر القبول بقراري مجلس الأمن «242» و«338»، على الرغم من الانتصار الجزئي في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، نتيجة غيبوبة وسذاجة وتخل وعدم إصرار عربي على تنفيذ قرار التقسيم نفسه، الذي أعطى الشرعية للدولة العبرية.

التراجع الرسمي العربي هذا تضمن قبولاً بخمس مساحة فلسطين التاريخية، أي نصف ما أعطاه قرار التقسيم، وبعد الفشل في هزيمة إسرائيل وتحرير كل البلاد من النهر إلى البحر لم يتغير الفاشلون، ولكن غيروا القضية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، أي 22% من فلسطين فقط، وحتى بشكل فاشل ومهين ومخز كان أقرب إلى الهرولة والتقرب لنيل رضا الدولة العبرية وداعمتها وراعيتها الولايات المتحدة. أما ذروة التناقض، فكانت في قرار إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر نوفمبر/تشرين الثاني 1988، مع الاستناد إلى قرار التقسيم نفسه أساساً للإعلان، وقبول بقراري مجلس الأمن «242» و«338»، ودولة/ سلطة وطنية فلسطينية ضمن حدود يونيو/حزيران 1967، أي على خمس فلسطين التاريخية فقط.

استمر نهج السذاجة والخفة فلسطينياً في وثيقة الاعتراف المتبادل بعد اتفاق أوسلو 1993، حين اعترفت القيادة الفلسطينية بإسرائيل من دون حدود نهائية لها، ومن دون العودة إلى قرار التقسيم، أما إسرائيل فقد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية قيادة شرعية للفلسطينيين، من دون الدولة، ومن دون التمسك بقرار التقسيم على علاته.

زرعت بذور «حل الدولتين» بشكله الحديث بعد قراري «242» و«338» هناك في أوسلو، لكن مع فرض إسرائيل القبول بفكرة تبادل الأراضي، أي إن حتى «حل الدولتين» جاء غير كامل، بل جاء منقوصاً أيضاً، مع دولة يونيو/حزيران، على ما دون 22% من فلسطين التاريخية.

بعد «طوفان الأقصى» والحرب على قطاع غزة عاد «حل الدولتين» إلى جدول الأعمال الدولية بزخم كبير، على اعتباره بالتناول، ولضمان عدم تكرار الطوفان والحرب. تجسد هذا الزخم في اعتراف إسبانيا ودول أوروبية مهمة، وكذلك لاتينية وكاريبية بالدولة الفلسطينية، ليصل عدد الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية إلى 148 دولة، أي ثلثا العالم تقريباً، مع القبول الضمني بفكرة تبادل الأراضي، أو ما توصف بالتعديلات الجغرافية ضمن حدود يونيو/حزيران 1967.

لكن ثمة متغيرات أساسية بعد الحرب والطوفان، يجب قراءتها أو مقاربة قرار التقسيم في ضوئها، لجهة المظلومية الفلسطينية، وتبني مفاهيم العدالة والحقيقة تجاه الاستعمار الصهيوني، مع تقبل شعبي وجماهيري دولي واسع لفكرة أن الصراع لم يبدأ بالسابع من أكتوبر/تشرين الأول الفائت 2023، إنما في عام 1948، بمعنى الرجوع إلى البدايات، حتى قبل قرار التقسيم.

هنا ثمة عودة محمودة إلى الأصول، كون قرار وحل التقسيم 1947، ليس مثالياً ولا أخلاقياً، ولا حتى واقعياً للصراع، ولا للتجارب الاستعمارية المماثلة، خصوصاً مع تحول الكيان الصهيوني الاستعماري في فلسطين إلى نظام فصل عنصري، ما يعني أن التفكيك هو الحل لا التقسيم. ومن هنا كانت العودة لشعار، وللدقة عنوان ومصطلح من النهر إلى البحر، أي فلسطين الواحدة من نهر الأردن إلى البحر المتوسط.

مع ذلك، وربما بطريقة فلسفية وجدلية، قد يبدو «حل الدولتين»، والدولة الفلسطينية حتى ضمن حدود يونيو/ حزيران 1967 خطوة باتجاه تجاوز قرار التقسيم، فإقامتها ستعني حتماً زوال وتفكك إسرائيل، التي ستواجه أزماتها البنيوية والوجودية، وبالتالي تفككها كما في التجارب الاستعمارية المماثلة.

هذا مع الانتباه إلى أن رفض إسرائيل لحل الدولتين، ومواصلتها فرض الحقائق والوقائع الاستيطانية التهويدية على الأرض، يعني أن الحل الواقعي والعادل والمستدام للاحتلال يتمثل أساساً في الدولة الديمقراطية الواحدة لكل مواطنيها من النهر إلى البحر، ونظام عدالة انتقالية، تماماً كما حصل في جنوب أفريقيا، إثر تفكيك نظام الفصل العنصري فيها.

في الأخير؛ لا بد من الإشارة إلى أن الحاضنة الدولية للدولة العبرية رسمياً وشعبياً، «من قرار التقسيم إلى حرب غزة»، تتآكل وتضعف مع الوقت، خاصة جماهيرياً، وفي ساحات أساسية عدة في أوروبا، وحتى في أميركا نفسها. ما يشجع ويضاعف أهمية، بل حتمية، العودة إلى نقاش أصول وجذور الصراع، الذي لم يبدأ في 2023 إنما في 1948، كما أن قرار التقسيم ساهم في تكريسه وإطالته، لا حله حلاً أخلاقياً ومنطقياً وعادلاً وشاملاً ومستداماً.

> استمر نهج السذاجة والخفة فلسطينياً في وثيقة الاعتراف المتبادل بعد اتفاق أوسلو

سفينة حنظلة من أسطول الحرية الداعم لفلسطين والهادف لكسر حصار غزة (سيليستينو أرس/Getty)

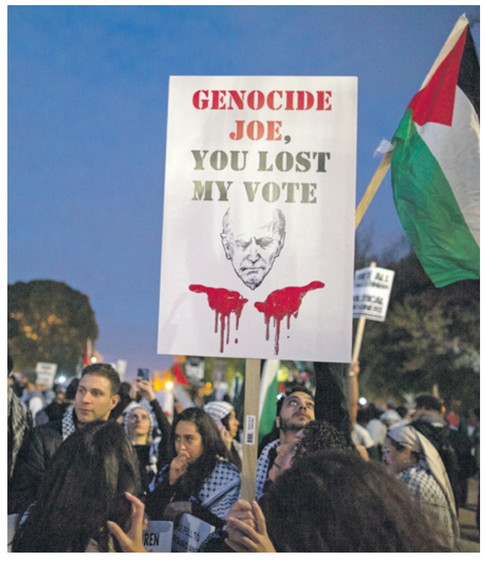

متظاهر أميركي يتهم جو بايدن بارتكاب الإبادة الجماعية (روبال راشد/Getty)

الصوت الفلسطيني المغيب

الحركة الطلابية بين الحضور والإبعاد

يعود سبب تراجع العمل الطلابي في جامعات الضفة الغربية إلى جملة من العوامل المتراكمة، التي كان لها أثر على دور الحركة الطلابية في السنوات الأخيرة، إلا أن السبب الأكبر، وفقا لأحد كوادر الكتلة الإسلامية في جامعة القدس - أبو ديس، هو «سياسة القمع والملاحقة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية ضد كل عمل أكاديمي أو نقابي من شأنه رفع حالة الوعي الثوري لدى الطلبة».

فيروز سلامة

في ظل ما تشهده الحركة الطلابية الفلسطينية من حالة ركود منذ بداية العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، برز سؤالان حول دور الحركة الطلابية مما يحدث في قطاع غزة؟ وماهية أدوات المواجهة التي يجب على الحركة الطلابية العمل من خلالها؟ كون الحركة الطلابية تتحمل جزءا من مسؤولية تحريك الشارع، باعتبارها تستهدف فئات شابة مختلفة، ومن مناطق جغرافية عدة، تستطيع التنسيق والتشبيك من مركزها في الجامعة التي هي فيها. إلا أن هذا الركود غير معزول عن حالة السياق السياسي العامة، التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وحالة التشرذم داخل البنية الفصائلية التي تتبع لها الأطر الطلابية داخل الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

يعود سبب تراجع العمل الطلابي في جامعات الضفة الغربية إلى جملة من العوامل المتراكمة، التي كان لها أثر أما الأسيرة المحررة لينا خطاب، خريجة الإعلام من جامعة بيرزيت، فترى أن «دور الحركة الطلابية اليوم لا يرتقي إلى مستوى ما حدث في السابع من أكتوبر، ولا إلى مستوى الإبادة التي يمارسها الاحتلال في قطاع غزة، والضفة الغربية، وفي الأراضي المحتلة عام 1948؛ لأن مشهد الإبادة هو مشهد مترابط في كل المناطق، رغم تكثيف الحرب على قطاع غزة حصرا». لكن، لم تقف أعمال المواجهة والمقاومة الفردية الطلابية المباشرة مع الجيش الصهيوني، رغم الركود الذي تشهده الحركة الطلابية، إذ نفذ طلبة جامعيون، ينتمون إلى الأطر الطلابية، عددا من الأعمال التي أبقت على الحركة الطلابية حاضرة ضمن المشهد، آخرها استشهاد أيسر الصافي، الطالب في كلية الرياضة في جامعة بيرزيت، برصاص جيش الاحتلال على مدخل مدينة البيرة الشمالي - حاجز بيت إيل -، عقب دعوة حركة جامعته الطلابية إلى التوجه لنقاط التماس والاشتباك نصرة لغزة والشهداء.

رغم أهمية العمل الفردي الطلابي المقاوم، طرح «طوفان الأقصى»، ومشاهد الإبادة في قطاع غزة سؤالا عن دور الحركة الطلابية الفلسطينية الجماعية في المواجهة، وفي تحريك الشارع الفلسطيني، كسؤال جمعي يسائل الكل الطلابي بدورهم في الفاعلية والتغيير، لا على صعيد الفعل المقاوم الفردي فقط.

معيقات عمل الحركة الطلابية الفلسطينية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة

وفي سؤال حول دور الحركة الطلابية الفلسطينية في ظل الإبادة، والمسارات التي أثرت على فاعليتها جماعيا، ما أدى إلى تأدية دورها منقوصا، ولا يرتقي إلى كلفة الدم الفلسطيني الذي يراق كل يوم منذ بداية الحرب على قطاع غزة تحديدا، وباقي الجغرافية الفلسطينية، الضفة الغربية والداخل المحتل، قال عضو الحركة الطلابية السابق في جامعة بيرزيت أمير حزبون إن ذلك يرجع إلى «ضعف عامل الخبرة والتجربة لدى الأطر الطلابية، وذلك نتيجة أزمات قديمة، تمثلت بحملات اعتقال حالت دون نقل التجربة جيلا بعد جيل».

ثم أضاف «عدم فهم الدور الشبابي الطليعي في المجتمع، وذلك يرجع أيضا إلى غياب وجود بيئة تستطيع احتواء أفعالها، دفعها نحو الوجود بين الأمنية الفلسطينية والاحتلال. إلى جانب ضعف الإمكانيات المالية، وملاحقة مصادرها، وغياب رؤية واضحة للعمل بين الكتل الطلابية على أساس وطني جامع، ضمن برنامج ورؤية محددة».

كما أن الوضع الاجتماعي والسياسي، وفقا لحزبون، «ساهم في عزوف بعض الطلاب عن العمل الطلابي، وتقوقع الحركة الطلابية على نفسها ومشروعها، فاصبحت تمثل نخبة معينة، ولم تعد تمثل القائد للشارع والمشارك للهموم الوطنية والطلابية».

حضور مجزوء وغياب قسري

إن غياب وجود بيئة تستطيع الحركة الطلابية العمل من خلالها، ومراكمة أفعالها، دفعها نحو الوجود بين حالتين، هما حالتا الحضور والإبعاد، وما بينهما تشكلت مسارات إعاقة العمل الطلابي الجماعي الفاعل. فغياب المراكمة القائمة على النقد والبحث عن أدوات مواجهة تحاكي متغيرات السياق السياسي المستمر أدى إلى حضور منقوص لها من ناحية، وإبعاد قسري من ناحية أخرى.

تتاطر فكرة الإبعاد من خلال محاولات الاحتلال تغييب الطلبة عن المشهد السياسي، وعن مواكبة التغيرات دائمة الحدوث به، عبر اعتقالهم في السجون، أو تقييد حركتهم، وهو ما انعكس سلبا على نوعية الأعمال التي تحاول الحركة الطلابية الفلسطينية الحضور من خلالها، وتحويلها من أفعال مواجهة إلى مجرد فعاليات وأنشطة. وهي من أهم الانعكاسات التي يمكن من خلالها قراءة أثر المعيقات التي تواجه الحركة الطلابية الفلسطينية على العمل، وتحديدا خلال حرب طوفان الأقصى، أدوات مواجهة تحاكي متغيرات السياق السياسي المستمر أدى إلى حضور منقوص لها من ناحية، وإبعاد قسري من ناحية أخرى.

تتاطر فكرة الإبعاد من خلال محاولات الاحتلال تغييب الطلبة عن المشهد السياسي، وعن مواكبة التغيرات دائمة الحدوث به، عبر اعتقالهم في السجون، أو تقييد حركتهم، وهو ما انعكس سلبا على نوعية الأعمال التي تحاول الحركة الطلابية الفلسطينية الحضور من خلالها، وتحويلها من أفعال مواجهة إلى مجرد فعاليات وأنشطة. وهي من الذي أصبح يعرف بكونه مجرد فعالية أو نشاط، هو دخيل هجين على خطاب الحركة الطلابية الفلسطينية، إذ أصبحت الوقفات عبارة عن فعل يتم توقيته بساعة واحدة، من أجل التعبير عن رفض حدث معين، من دون التفكير بطرق أخرى لاستثمار القدرة على الحشد والتعبئة، والخروج بها إلى الشارع خارج أسوار الجامعة، وأن يكون حشدا مؤثرا في الشارع، مستمرا غير منقطع. في ما يتعلق بالمعيقات التي أدت إلى تراجع دور الحركة الطلابية، أوضحت خطاب أنها تتمثل في استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي تجاه الطلبة، المعروفة بسياسة «جز العشب»، فمن خلالها عمد الاحتلال إلى استهداف الناس المؤثرين في الحركة الطلابية، عبر سجنهم، لمدة سنة أو اثنتين، لكونهم منسقين أو مؤثرين، ما أدى إلى تهالك الحركة الطلابية. ذلك أن فترة السجن تندرج ضمن الاعتقال الإداري لمدة تراوح بين ستة أشهر وعامين من دون تهمة. بهذا، أراد الجيش الصهيوني أن يجعل من أعضاء الحركة الطلابية الأسرى «مثالا وعبرة» لغيرهم من الطلبة؛ ما يمثل رادعا لهم، يمنعهم من الانخراط في أي عمل طلابي.

> تتاطر فكرة الإبعاد من خلال محاولات الاحتلال تغييب الطلبة عن المشهد السياسي

آفاق العمل الطلابي

عند طرح سؤال: ما هو دور الحركة الطلابية اليوم في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة؟ فإن ذلك يستدعي موازاة هذا السؤال بسؤال آخر يرتبط جوهريا به، وهو كيف يمكن العمل اليوم على إعادة إحياء فاعلية الحركة الطلابية الفلسطينية؟ فرغم النقد والاستهجان المتكرر لغياب الحركة الطلابية عن المشهد، كما هو مطلوب منها وفق ما قدمته تاريخيا من نضال فاعل ضد الاستعمار الإسرائيلي، لا يجب تحميل الحركة الطلابية الفلسطينية مسؤولية أكبر مما هي قادرة على فعله وتطبيقه اليوم، وفي الوقت ذاته من دون إعفائها من مسؤوليتها بالاستمرار في المحاولة من أجل استنهاض ذاتها، في مرحلة سياسية تغيرت فيها موازين القوة وعلاقاتها بين الفلسطيني ونظيره الصهيوني المستعمر.

في هذا السياق، أوضح أمير حزبون ما يمكن عمله من أجل مواجهة المعيقات وحالة الشلل التي تعيشها الحركة الطلابية، قائلا: «الحركة الطلابية في فلسطين بحاجة لبناء رؤية جديدة تتناسب مع الواقع، والعمل على إيجاد آلية لمراكمة الإنجاز وإنهاء الانقسام، الذي هو في جوهره حزبي سياسي. بهذا يمكنها تحويل مجلس اتحاد الطلبة في هذه الجامعات، والاتحاد العام للطلبة من مكان للتنازع والمنافسة الحزبية، إلى مكان لتحقيق البرنامج الطلابي الوطني المبني على أساس التجربة السابقة، التي تضمن تحسين ظروف التعليم، والمشاركة في النضال الوطني ضد الاحتلال، بمجرد استصلاح رأس هرم الطلاب ووحدته، على أساس الرؤية والبرنامج، ما سيعيد الثقة بين الطلبة وهذه الأجسام، التي انعزلت في السنوات الأخيرة عن الطلبة، لتصبح لاحقا قائدا ومحركا لهم». ثم أضاف: «تتمثل ديناميكية العلاقة في إعادة تنشيط هذه الفئة المثقفة الواعية الجاهزة للنضال لكي تقود المرحلة القادمة. كما يجب الكف عن الاعتماد على ردود الفعل، أو استعطاف الجمهور الطلابي، وهذا يكون من خلال مؤتمر عام بعد جلسات وحوارات عدة للاتفاق على برنامج واضح، وإشراك الطلاب فيه، ليشعروا بأنهم جزء من هذا البناء وليس عاملا تابعا». كما اعتبر أحد كوادر الكتلة الإسلامية في جامعة القدس - أبو ديس أن جزءا من مسؤولية خلق وعي ثوري لدى الطلبة تقع على عاتق المحاضر (الدكتور الجامعي)، من خلال استغلال مكانته وتأثيره، عبر ربط المحاضرات بدورها في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ورفع الوعي الثوري الوطني لدى الطلبة، ويقع الواجب أخيرا على الطالب في السعي ورفض تغييبه عن الواقع».

أما الأسيرة المحررة لينا خطاب، فترى أن مواجهة حالة التشرذم الحالية وشلل الحركة الطلابية غير معزولة عن السياق السياسي العام الذي تعيشه فلسطين، موضحة أنه «لا توجد حركة طلابية مفصولة عن الحركة السياسية الأم. حاليا وضع الفصائل منهار، ولا يستطيع الاستثمار بالدم النازف، ولا ببطولات قطاع غزة، أو بمعنى الصمود في وجه قطعان المستوطنين في الضفة الغربية، وهذا مؤشر إلى انهيار الحركة السياسية في فلسطين». وخلصت خطاب إلى أنه «لا تستطيع مطالبة الحركة الطلابية بالتوقف تماما، وإن كان دورها غير فاعل، لكن يجب الوقوف لحظة أمام تجربة النقد الذاتي، وتحديدا نقاط القوة والضعف، وأين يجب أن يتم التطوير بناء على السياق الوطني، وأين يجب أن يتم تعزيز دور الفرد، ويجب على كل حركة طلابية الوقوف عند أخطائها الماضية من أجل القدرة على البناء».

تظاهرة لطلاب جامعة بيرزيت في الضفة الغربية المحتلة (زين جعفر/فرانس برس)

مظاهر المقاومة الفردية

لم تغب أعمال المواجهة والمقاومة الفردية الطلابية المباشرة مع الجيش الصهيوني، رغم الركود الذي تشهده الحركة الطلابية الفلسطينية، إذ نفذ طلبة جامعيون، ينتمون إلى الأطر الطلابية، عددا من الأعمال التي أبقت على الحركة الطلابية حاضرة ضمن المشهد، آخرها استشهاد أيسر الصافي، الطالب في كلية الرياضة في جامعة بيرزيت، برصاص جيش الاحتلال على مدخل مدينة البيرة الشمالي - حاجز بيت إيل -، عقب دعوة حركة جامعته الطلابية إلى التوجه لنقاط التماس والاشتباك نصرة لقطاع غزة والشهداء.

المقاومة الفلسطينية في عالم متغير

تثوير الحالة الفلسطينية برمتها

نجحت المقاومة في خلق حدث استراتيجي، وفي الوقت ذاته وضعت نفسها وقوتها ومنظوماتها وأدواتها في مواجهة هجمة وحشية وحرب إبادة استغلها الاحتلال من أجل تنفيذ مخططات تهجير تستند إلى القتل الجماعي والتدمير المنهجي للبنية التحتية

عصمت منصور

لم يمثل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ذروة الفعل الفلسطيني المقاوم ومحطة مفصلية في الصراع العربي الإسرائيلي فقط، بل مثل لحظة اختبار تاريخية وضعت الاحتلال، والعالم، والقضية الفلسطينية، وحركات المقاومة في مواجهة ذات طبيعة استراتيجية، تدفع الأطراف كافة إلى إظهار أوراقهم وقدرتهم على استثمار عوامل قوتهم، ومواجهة نقاط ضعفهم، والتعامل مع واقع يتشكل ويترك دلالاته وآثاره لسنوات طويلة قادمة. إنها مواجهة لن يخرج منها أي طرف كما كان قبلها، ولن يعود بعدها العالم على الشاكلة التي ألفناها قبلها.

إذ تلقى الاحتلال الضربة الأولى، وتعرض لانتكاسة غير مسبوقة في تاريخه، هزت أركانه، وأدخلته في أزمة وجودية أفقدته رصيده التاريخي من الردع، وعرت هشاشة منظوماته الاستخبارتية والدفاعية، وما ترتب على هذا من ارتدادات داخلية وخارجية مست مناعته، وهزت صورته أمام العالم، وفجرت تناقضاته، خصوصا أنها جاءت في ظل حكومة يمينية فاشية متطرفة، قادت سياساتها الداخلية، والإصلاحات التي أرادت قلب المجتمع من خلالها إلى خلق لحظة ضعف استراتيجية، وحالة انقسام غير مسبوقة فاقمتها المقاومة بعمليتها، التي قادت الى الخروج إلى حرب تبدو أهدافها غير واقعية، وغير قابلة للتحقق، بسبب عدم امتلاك اليمين رؤية سياسية واضحة، وعجزه عن إدارة الحرب بطريقة تبقي على الزخم العالمي لصالح إسرائيل.

نجحت المقاومة في خلق حدث استراتيجي، وفي الوقت ذاته وضعت نفسها وقوتها ومنظوماتها وأدواتها في مواجهة هجمة وحشية وحرب إبادة استغلها الاحتلال من أجل تنفيذ مخططات تهجير، تستند إلى القتل الجماعي والتدمير المنهجي للبنية التحتية، وجعل القطاع أرضا محروقة لا تصلح للعيش، ناهيك عن محاولة تصفية القضية الفلسطينية، وحسم الصراع في الضفة الغربية، من خلال تكثيف الاستيطان، والتضييق على الفلسطينيين بالإغلاق والحواجز والبوابات، وعمليات القتل، والاقتحامات، واستهداف المقاومين وحاضنتهم الشعبية، بالتزامن مع مضاعفة وتيرة تهويد القدس، وتغيير الأمر الواقع في المسجد الأقصى.

في حين عجز النظام السياسي الفلسطيني الرسمي والفصائلي في منظمة التحرير عن استثمار حالة التخبط والانحطاط التي تمر بها دولة الاحتلال، كما عجز عن التقاط اللحظة الدولية المواتية، ولم ينجح في البناء على الشعور بالخطر الوجودي داخليا، للتخلص من أزماته، وخوض غمار المواجهة جماعيا، كي يعيد الاعتبار لوحدة الشعب الفلسطيني، يمكنه من مواجهة التحديات الوجودية التي يقابلها.

لقد باغتت الأحداث المنظومة المتآكلة ووضعتها في قلب العاصفة، التي لم تهيئ نفسها للتعامل معها ونظرت إليها بشيء من الذهول والرعب، لذا تصرفت بنوع من العجز المترتبة على هذه الخطوات بشريا واقتصاديا وسياسيا، وهو ما عُبِّرَ عنه في التخبط بشأن «اليوم التالي للحرب»، حوّل هذا التخبط الحرب على قطاع غزة إلى عملية إبادة تدور في حلقة مفرغة، كما حول وجود جيش الاحتلال إلى عملية استنزاف، ومراوحة في المكان، أفقدت إسرائيل عنصر المبادرة، وحاصرتها عالميا، وشقت مجتمعها.

امتحان المقاومة

رغم الضربات الموجعة التي تلقتها المقاومة الفلسطينية، والخسائر الكبيرة في الأرواح بفعل المجازر التي نفذها جيش الاحتلال، والدمار في البنية التحتية، وظروف المجاعة والحصار، كافة، وإدارتها بما يخدم مشروع اليمين وتطلعاته. واجه هذا الهدف معضلتين أساسيتين، هما:

1- قدرة المقاومة على الصمود، وعجز الاحتلال عن اجتثاثها، وبالتالي تراجعه ضمنا عن هذا الهدف، واقتصاره على حسم المعركة معها عسكريا، وتجريدها من سلاحها، وهو هدف لا يزال عاجزا عن تحقيقه.

2- غياب الإجماع والتوافق الداخلي بشأن عودة إدارة الجيش ومنظومة الأمن المباشرة للأراضي المحتلة، من خلال إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وصولا إلى انهيارها، أو البقاء في قطاع غزة وعودة الاستيطان إليه، بكل الأثمان المترتبة على هذه الخطوات بشريا واقتصاديا وسياسيا، وهو ما عُبِّرَ عنه في التخبط بشأن «اليوم التالي للحرب»، حوّل هذا التخبط الحرب على قطاع غزة إلى عملية إبادة تدور في حلقة مفرغة، كما حول وجود جيش الاحتلال إلى عملية استنزاف، ومراوحة في المكان، أفقدت إسرائيل عنصر المبادرة، وحاصرتها عالميا، وشقت مجتمعها.

امتحان المقاومة

رغم الضربات الموجعة التي تلقتها المقاومة الفلسطينية، والخسائر الكبيرة في الأرواح بفعل المجازر التي نفذها جيش الاحتلال، والدمار في البنية التحتية، وظروف المجاعة والحصار، الذي يعاني منه شعبنا في قطاع غزة، صمدت المقاومة، ووجهت ضربات موجعة للاحتلال، كما حافظت على سقفها السياسي، واستطاعت أن تستقطب عطف الملايين حول العالم واحترامهم ودعمهم، ممن خرجوا في العواصم الكبرى والجامعات مطالبين بوقف حرب الإبادة الإسرائيلية.

استمرار الاحتلال في عدوانه على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يضع المقاومة الفلسطينية أمام امتحان وجودي، لا يتعلق بقدرتها على الصمود والحفاظ على وجودها فقط، بل بنجاحها في استثمار التضحيات والثمن الكبير الذي دفعه شعبنا وتحويله إلى مكاسب سياسية تصب في إدامة عزلة الاحتلال وتوسيعها ونبذه عالميا، واستقطاب الدعم السياسي والمعنوي دوليا وتحويله إلى خطوات عملية تحمي قضية شعبنا من التصفية. ميدانيا تجد المقاومة نفسها أمام اختبار حقيقي أيضا بشأن قدرتها على جعل وجود الاحتلال في قطاع غزة مكلفا، بما يقصر من عمر بقائه، ويضطره إلى الاندحار. يتطلب كل ذلك اتخاذ خطوات سياسية، ربما أهمها إعلان حركة حماس عن وثيقتها السياسية في شهر يناير/ كانون الثاني، المعنونة «لماذا طوفان الأقصى»، التي قدمت الحركة من خلالها رؤية سياسية ناضجة، وخطابا يمكن للعالم التماهي معه، لانسجامه مع القوانين والقرارات الدولية، ونزع ذريعة العدمية والإرهاب ومحاولة شيطنتها من قبل الاحتلال لتبرير حرب الإبادة التي يقوم بها منذ أكتوبر الفائت.

لا تمكن الوثيقة من حشد الدعم الدولي وتسهيل تماهي دول العالم مع مظلومية شعبنا والدفاع عن وجوده فقط، بل تمد أيضا جسورا لإعادة بناء الجبهة الداخلية، واستعادة الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام الداخلي، وهو عنصر حاسم في قدرة المقاومة على الصمود ودحر الاحتلال، وإجهاض مخططاته، والتقدم بقضية الشعب الفلسطيني على اعتبارها قضية تحرر عادلة.

> صمدت المقاومة، ووجهت ضربات موجعة للاحتلال، كما حافظت على سقفها السياسي

الانتقال إلى مرحلة الاستنزاف:

إعلان الاحتلال عن اقترابه من استكمال عملية إعادة احتلال رفح، والسيطرة على محور فيلادلفيا، وإنهائه إعادة احتلال القطاع، يعبر عن فشله العملي في استعادة أسراه، وفي القضاء على المقاومة، وهو ما يدخله في حرب استنزاف قادرة على جعل وجوده مكلفا سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبشريا.

هذه اللحظة الفاصلة في المعركة، هي اللحظة التي تنتقل فيها المبادرة إلى يد المقاومة، وهي لن تستطيع إحراز أهدافها فيها عبر تفجير التناقضات داخل مجتمع الاحتلال، الذي رغم إجماعه على الحرب، إلا أنه لا يجمع على البقاء في قطاع غزة، وإعادة احتلاله وإدارته، بل عبر إدراكها أن هذه اللحظة من عمر المعركة تتطلب مرونة تكتيكية، عبر الانتقال من المقاومة التي تعتمد على الكتائب المنظمة والعمل العسكري شبه النظامي، إلى نمط المقاومة الشاملة الوطنية والشعبية، التي تلاحق قوات الاحتلال في مواقع تمركزها، وتستنهض الكتلة الشعبية، ووسائل النضال الجماهيرية، وأنماط التنظيم الشعبية للحفاظ على بنية المجتمع والزج بطاقاته في بوتقة المواجهة الشاملة بكل أنواعها ضد الاحتلال ووجوده.

تستلزم مرحلة المقاومة الشاملة شعارات وأشكال تنظيم وأدوات عمل تشاركية، قائمة على التفاف شعبي أعقد وأوسع من المقاومة شبه النظامية، وهي قادرة على التشبيك مع الضفة الغربية والقدس، ليس من باب الالتحاق بمعركة غزة، بل بغرض تثوير الحالة الفلسطينية برمتها، ما يحولها ويحول مطالبها إلى مطالب وطنية جذرية بعيدة المدى، ترمي إلى استنزاف الاحتلال وصولا إلى دحره من كل الأراضي المحتلة وليس من القطاع فقط.

من تصدي الفلسطينيين لاقتحام قوات الاحتلال مخيم بلاطة في الضفة الغربية (زين جعفر/فرانس برس)

في الحدث

من احتجاجات المطالبة باسقاط حكومة الاحتلال في تل ابيب (جاك جويز/فرانس برس)

هل 7 أكتوبر ينهي الدور الكولونيالي لإسرائيل؟

الخريطة السياسية الصهيونية

إن مشروع إسرائيل، وهو منتج الصهيونية السياسية، في خطر وجودي واضح للعيان، وإذا انهار هذا المشروع، فهذا يعني انهيارا للمشروع الكولونيالي في الشرق الأوسط

جوني منصور

تواجه الصهيونية ومنتجها إسرائيل منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول أزمة سياسية وعملية. تروج الوكالة اليهودية بقوة، وهي الأداة التنفيذية للصهيونية، أو بالأحرى الحكومة الرسمية للمنظمة الصهيونية، لأهمية رفد إسرائيل بمزيد ومزيد من المهاجرين اليهود، من كل أصقاع العالم، ليحموا «المشروع»، ألا وهو «دولة إسرائيل». وبالرغم من حالة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والحرب على الجبهة الشمالية مع لبنان، فإن هذه الوكالة تروج بواسطة هيئات صهيونية أخرى لرواية انتشار وتفشي ظاهرة معاداة السامية في أوروبا وأميركا، وأن الحل، كما كان في السابق، هو تكثيف الهجرة إلى إسرائيل، لأن موجات الهجرة، حتى قبل 7 أكتوبر، شهدت تراجعا مقارنة مع عقود سابقة، إلا أن هذه المؤسسات تستخدم محفزات مالية تشجيعية للمهاجرين، مثل السكن المجاني، وتوفير أماكن للعمل في مستوطنات الضفة الغربية والنقب والجليل، ولاحقا في غلاف غزة، عندما تتم عملية العودة إلى مستوطنات هذا الغلاف بعد انتهاء الحرب.

لا تتم خطة الهجرة والاستيطان بمعزل عن عملية «طوفان الأقصى»، إذ إن زعماء الغرب، وفي مقدمهم الرئيس جو بايدن وإدارته، قد أعلنوا أنه من حق إسرائيل الدفاع عن النفس، وهم بهذا يصرحون بوضوح تام بأن مشروع إسرائيل، وهو منتج الصهيونية السياسية، في خطر وجودي واضح للعيان، وإذا انهار هذا المشروع، فهذا يعني انهيارا مريعا للمشروع الكولونيالي في الشرق الأوسط، الذي أسست له بريطانيا وفرنسا، وورثته الولايات المتحدة. مع تقدُّم العملية العسكرية، التي تقودها إسرائيل، واتساع دائرة القتال، والارتفاع المستمر في أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين، والدمار الذي حل بقطاع غزة، وتحرُّك المعارضين والمنددين بالحرب في الغرب خاصة، بدأت حكومات غربية بالمطالبة بإيجاد مخرج للحرب، منعا للحكم على إسرائيل بأنها تنفذ إبادة جماعية، وأيضا للحفاظ على مشروعها وصورته المؤنسنة. يرى عدد من الباحثين في الشأن الإسرائيلي من غير الصهاينة، أن هذه الحرب هي مرحلة رئيسة في نهاية المشروع الصهيوني، ومنهم المؤرخ إيلان بابيه.

الادعاء بأن إسرائيل تعيش منذ تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، في نهاية 2022 وحتى 7 أكتوبر، في أزمة داخلية حول موضوع التغييرات القضائية، التي اتسعت وكادت أن تمزق الشعب الإسرائيلي، هو أمر غير صحيح، فهي حكومة صلبة من حيث تماسك مكوناتها الائتلافية النفعية، إذ إن الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة تتحكم بمساراتها وتوجهاتها، بل هناك محاولات مستمرة منها لفرض أجندتها الفكرية على المشهد العام في إسرائيل. من الواضح والثابت أن هناك تحولات في خريطة طريق الصهيونية من سياسية إلى اتساع مساحة حضور الصهيونية الدينية، وتمسكها بتلابيب النصوص الدينية، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تحولات في شكل ومحتوى المشروع الصهيوني من سياسي علماني إلى ديني متزمت.

تواجه الصهيونية عامة اتساع مساحة تأييد فلسطين والقضية والشعب الفلسطينيَين. هذه المرة الأولى، وغير المسبوقة من حيث توقيتها، ومحتواها الداعي إلى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر. حتى أن أصواتا يهودية غير صهيونية في أوروبا والولايات المتحدة تنادي بهذا الشعار. من جهة أخرى، أدركت دول وشعوب أن الصهيونية لم تعد مشروع تحرير، كما تروج له الرواية الإسرائيلية، وتجديد علاقة الشعب اليهودي مع أرضه وموطنه الأصلي، بل هي حركة فصل عنصري، وصولا إلى نظام أبارتهايد شبيه بجنوب أفريقيا سابقا، وقابض على 7 ملايين فلسطيني في فلسطين التاريخية.

لقد سددت عملية 7 أكتوبر ضربة للاقتصاد الإسرائيل، المستند إلى دعم خارجي، سواء من الولايات المتحدة أو من دول أوروبية. إذ وجه المجهود المالي لتغطية نفقات الحرب، على حساب المشاريع الاقتصادية، ما يؤدي إلى جمود، وبالتالي إلحاق ضرر، والمشروع الصهيوني مؤسس على قوة مالية، وهيمنة اقتصادية في قطاعات اقتصادية ومالية كثيرة في العالم.

كشف السابع من أكتوبر عن إخفاق الجيش (يُعرف بـ«جيش الشعب») في توفير الحماية لمواطنيه، وهو الجيش الذي يهدف إلى ردع أي طرف معادٍ للمشروع الصهيوني. ومن جهة أخرى، لا يملك هذا الجيش القدرة على حماية إسرائيل، لا في الجنوب ولا في الشمال. كذلك جنحَ يهود أفراد وجماعات في أميركا عن تأييد إسرائيل، حين كانوا متأثرين بالدعاية الصهيونية، إلى تأييدهم فلسطين، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم. إذ رأينا جمعيات ومؤسسات يهودية مناهضة للمشروع الصهيوني تميل إلى دعم المطالب الفلسطينية. أما الصهيونية السياسية، فترى أهمية ومكانة حق اليهود في إقامة دولتهم في فلسطين من منطلق اعتبار فلسطين حقا من حقوق الشعب اليهودي، سواء الدينية، كما تنصُّ عليها التوراة، أو كحق سياسي. عِلما أن الصهيونية ليست حركة دينية بل علمانية، أو حتى ملحدة حسب بعض التعريفات. نجحت الصهيونية في خلط الأوراق بين السياسي والديني، ما عزز مشروعها الاستيطاني الاقتلاعي والإحلالي في فلسطين، الموجه ضد الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه. قام المشروع الصهيوني، ولا يزال، على قاعدة التطهير العرقي، هذا ما حصل عام 1948، وهذا ما يحصل حاليا في قطاع غزة. قُتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، أطفال ونساء وأبرياء، بذريعة أن كل القطاع مسؤول عن عملية 7 أكتوبر. وبالتالي دمرت المباني، والبنى التحتية، والمؤسسات الثقافية والتجارية والتعليمية وغيرها لمنع عودة الفلسطينيين في قطاع غزة إلى ديارهم. وأيضا طاول القتل الأطفال والنساء منعا لتجدد الحياة واستمراريتها. وهذا بحد ذاته مسعى لتحقيق تفوق ديموغرافي يهودي على الفلسطيني.

هناك من متابعي تطور خريطة السياسة الصهيونية مَن يعتقد بتجديد فكرة «الجدار الحديدي»، التي طرحها زئيف جابوتنسكي، الأب الروحي والسياسي لمناحيم بيغن، زعيم حزب حيروت/الليكود في عشرينيات القرن الماضي. هذا يعني متلازمة الفصل العرقي بين الشعبين اليهودي والفلسطيني، ما يوفر حياة نقية ونظيفة لليهود. هذا بحد ذاته فكر صهيوني يبجل ويقدس النوع والعرق اليهودي على حساب العربي الفلسطيني في فلسطين. كما يعني الجدار الحديدي في ما يعنيه إبعاد اليهود عن ساحات اللاسامية في الغرب، بواسطة إقامة دولة يهودية في فلسطين، بعد وضع أسسها الفكرية والاقتصادية والسياسية. لكن بينت الخريطة السياسية الصهيونية في الآونة الأخيرة أن المخاوف والتهديدات، التي لاحقت اليهود في الغرب، ما زالت قائمة، وإن اتخذت شكلا مغايرا، فالجدار الحديدي ما زال راسخا في العقل اللاواعي اليهودي. تطرح في السياق ذاته أسئلة صعبة عن شكل ومضمون هذه الخريطة، فمن جهة أراد هرتسل، أبو الصهيونية، جوابا آنيا للاسامية، مدركا أن اليهود بوصفهم أفراداً لم ينجحوا في حالات كثيرة في الوصول إلى جواب شافٍ للاسامية، على الرغم من أنهم ساروا في درب الاندماج داخل مجتمعات الغرب. وآمن هرتزل بأنه إذا نجح اليهود في التجمُّع في مكان ما «دولة» وفي أن يكونوا شعبا مشابها لسائر شعوب الأرض، فإن اللاسامية ستجد طريق نهايتها.

يعود السؤال هنا إلى ما قبل 7 أكتوبر: هل نجحت إسرائيل باعتبارها دولة (أداة للصهيونية) في تحقيق حلم هرتزل؟ ما نراه أن الصهيونية وإسرائيل تواجهان العكس، فلا وجود لظاهرة كراهية اليهود لأنهم يهود، بل نقد لاذع لدولة إسرائيل، وانتقادا لسياسات حكومتها. حتى أن يهودا منتشرين في العالم يوجهون نقدا لاذعا لحكومة إسرائيل، لكونها تُشكل خطرا على وجودهم، وسير حياتهم اليومي في الأماكن التي يعيشون فيها. هذا يعني أن الرد على اللاسامية هو الأساس الدافع لتأسيس الصهيونية السياسية، فقد بلور في العقود الأخيرة، وأيضا بعد 7 أكتوبر نوعا جديدا فيه إعادة دمج الديني والسياسي. ولكن بقي الصراع محتدما بين تياري الصهيونية السياسية والصهيونية الدينية في قضايا منفردة، الجمع بين الطرفين من منطلق وجود خطر وجودي على الشعب اليهودي وعلى إسرائيل. ما نراه على أرض الواقع أن الخريطة السياسية الصهيونية قد استبدلت فكرتها الأساسية في توفير حماية وجودية لليهود في إطار الدولة، بأزمة وجودية من نوع آخر، من نوع الاستعداد لإيجاد حل للفلسطينيين، على قاعدة عدم تحمل مسؤولية النكبة وإنكارها المستمر، وتحميل الضحية كامل المسؤولية، وتطبيق عمليات طرد واقتلاع. السؤال هنا: هل تستطيع الصهيونية في الإطار الراهن الاستمرار في توفير غطاء حام سياسيا واقتصاديا وثقافيا لإسرائيل؟

وفي المسار الموازي، ستسعى الصهيونية السياسية إلى إعادة بناء وهيكلة الرواية الصهيوإسرائيلية، بأن اليهودي أُلزِمَ بخوض درب آلام صعب لكونه ضحية، وعليه الاستمرار في شيطنة عدوه «الفلسطيني»، باعتباره إرهابيا ويُمثل حجر عثرة أمام وجود وبقاء الشعب اليهودي، صاحب الحق في فلسطين. وأيضا سترمم الصهيونية السياسية صورة إسرائيل بأنها وجود وحضور «الأبيض» الراقي والمتقدم والمتطور في منطقة متخلفة ورجعية.

> تواجه الصهيونية اتساع مساحة تأييد فلسطين والقضية والشعب الفلسطينيين

> أدركت دول وشعوب أن الصهيونية لم تعد مشروع تحرير، كما رُوّج لها

مخيم جباليا والمسعى الصهيوني

حاتم يوسف

تقدمت مدرعات الاحتلال إلى مخيم جباليا رفقة قوات ضخمة، لواءان ثم انضم لواء ثالث، في 2024/5/11، استمرت العملية نحو ثلاثة أسابيع، وهدفت حسب تصريحات قادة سياسيين وعسكريين في جيش الاحتلال، إلى القضاء على كتيبة القسام، شرق معسكر جباليا، والبحث عن رفات مستوطنين خطفوا في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتدمير البنية التحتية للمقاومة في شرق المخيم. يطول الحديث عن تصدي المقاومة المثير للإعجاب لجيش الاحتلال، وعن بطولات نادرة تسجل بحروف من نور في سجل المجد والخلود للمقاومة الفلسطينية الباسلة. لكن، حديثنا هنا سيتناول وجها آخر للعدوان، يتعلق تحديدا بالمخيم كرمز حي للجوء ولمأساة الشعب الفلسطيني الممتدة منذ عشرات السنين، فما حدث للمخيم وما أصابه من دمار وخراب يشي بأهداف واستراتيجيات أخرى، ربما أهمها وأولها، حسب المعاينة الميدانية، استهداف أرتال المدرعات وجرافات الـD9 الأميركية مركز مخيم جباليا التاريخي، الذي تأسس عام 1954، والذي يبلغ عدد سكانه حاليا أكثر من مئة ألف.

أي أن جيش الاحتلال، بتوجيهات سياسية عليا، سعى إلى تدمير قلب المعسكر، وإحداث تحول في شكل ومضمون المخيم، بما يفضي إلى تقليص عدد قاطنيه، وخفض عدد أبنيته السكنية، وتقسيم مربعاته إلى تجمعات صغيرة معزولة، وهو ما يُذكر بما خطط له ونفذه وزير الحرب الصهيوني عام 1971 أرئيل شارون، عندما شقت جرافات الاحتلال، بحجة مواجهة خلايا المقاومة، مسارات وطرقا واسعة في مركز المخيم ومحيطه، ورحلت السكان إلى مدينة العريش، التي كانت في حينها تحت الاحتلال الصهيوني. ليست بعيدة عن ذلك محاولات حكومة الحرب الحالية إلغاء وكالة «الأونروا»، عبر الشروع عمليا، منذ بداية الحرب، بتجريم الوكالة، ومنعها من العمل في المدينة المقدسة، وعدم التعامل معها كليا في قطاع غزة، خصوصا إنسانيا وإغاثيا بشأن توزيع المساعدات، والتحريض عليها في الساحة الدولية، وإلصاق تهم «الإرهاب» والارتباط بحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

طبعا، فشلت حكومة الاحتلال الفاشية على الساحة الدولية في تجريم وكالة «الأونروا»، وإلحاقها بالمقاومة، ووسمها «بالإرهاب»، كما سيفشل مخطط تغيير شكل ومضمون مخيم جباليا الحالي باستخدام الآلة العسكرية الصهيونية القاهرة، في خضم حالة الحرب المسعورة، لأن سلوك سكان المخيم بعد العدوان على المخيم، منذ اللحظة الأولى، سار عكس ما رغبت به القيادة السياسية الفاشية وما فعلته الآلة العسكرية وفقا للملاحظة الميدانية المباشرة.

إذ شرع عدد من الأُسر التي عادت إلى منازلها المدمرة جزئيا في إعادة ترميم بيوتها بالإمكانيات المتاحة، ومن بينها من نصب خيمته على سطح منزله المدمر، كما بدأ النازحون في العودة إلى المدارس حتى تلك التي احترقت كليا، حتى إلى مدرسة «أ» الإعدادية للبنات المُحترقة بالقرب من مركز الشرطة، فخلال عشر ساعات في اليوم الأول، بعد العدوان، تم إشغالها بالكامل من قبل النازحين، وكانت علامات الجد والنشاط بادية على الأسر بشبابها وأطفالها ونسائها، وبعد أقل من أُسبوع عادت الحياة إلى محيط السوق المركزي، وانتظمت بسطات الباعة والتجار في صفوف مستقيمة، وتكاثر المشترون رغم محدودية البضاعة الموجودة وقلتها. بالمحصلة، فإن خطط جيش الاحتلال، مدفوعا بتوجهات حكومة اليمين الفاشي المتطرف لإلغاء فكرة اللجوء ورمزيته المتمثلة في مخيمات اللاجئين، وأبرزها مخيم جباليا، وإنهاء وكالة «الأونروا» كشاهد حي على التهجير واللجوء، ستتحطم على صخرة صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه، وستتهاوى أمام حالة الوعي والنضج المعرفي، والذاكرة الحية لما يخطط له الاحتلال بأدواته العسكرية الإجرامية.